غيرة على سوريا أم محبة بلبنان ؟

الوزير اللواء عصام أبو جمرة

ما كتبه السيد سليم الحص رئيس الحكومة الأسبق، حول ضرورة انسحاب القوات السورية إلى البقاع وعدم تدخل مخابراتها بما لا يعنيها من شؤون لبنان واللبنانيين؟ وما قاله على تلفزيون الجزيرة حول ما نص عليه اتفاق الطائف، يدفع على التساؤل كيف أن هذا السياسي"المخضرم" في ما تسلم من مهام وطنية، يعتبر نفسه مسؤولا تجاه لبنان واللبنانيين؟ اللهم إلا من باب تعاطي السياسة للوصول إلى الكرسي.

فلماذا عام ١٩٨٨ رفض السيد الحص ومن كان معه طلب حكومة عون العسكرية تعديل اتفاق الطائف لناحية برمجة انسحاب الجيش السوري، تكون آخر دفعة منه بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان؟

لماذا لم يتعاطف مع موقف مجلس المطارنة عام ٢٠٠١ بعدما انسحبت إسرائيل تنفيذا للقرار ٤٢٥ ؟

لماذا ثارت ثائرته على قانون سيادة لبنان الأميركي ومن سعى لإصداره؟

لماذا ثارت ثائرته على قرار مجلس الأمن ١٥٥٩وانتقد أميركا وفرنسا ومجلس الأمن الذي أصدره ؟

ولماذا هذا التحول الأن في موقف السيد الحص ؟ ولمصلحة من وبإيعاز من ؟

هل يستحق الثناء على هذا التحول بعد اعتماد سياسة التحايل على الناس طيلة ربع قرن؟

وهل يستحق الثناء بعد أن وصل لبنان إلى ما وصل إليه من انهيار اقتصادي وهجرة أبنائه وهو الذي رئس حكومته مرات؟

هل يستحق الثناء على موقف لم ينطق به وهو في سدة السلطة، حتى سبقه عليه الأميركي والفرنسي والأمم المتحدة بأجمعها؟ وهل جاء موقفه هذا اليوم، خوفا على سوريا، أم محبة بلبنان ؟

إن خلاص لبنان من براثن الطامعين به لن يكون إلا بمواقف وطنية يأخذها رجال وطنيون مهما كانت التضحيات، هكذا تم الاستقلال عام ١٩٤٢ وهكذا ستتم استعادة السيادة عام ٢٠٠٥. لذلك نقول لدولته:

ليت دولته شعر بالمسؤولية الوطنية عام ١٩٨٨ ورفض التمرد على الشرعية يوم نصبه السوري رئيسا على حكومة رديفة. وليته وهو أستاذ في العلوم السياسية، تذكر بعد عام ١٩٨٨ إن الكذب في السياسة ممكن ولكن في المواقف الوطنية حبل الكذب قصير، لكان وفر على نفسه وعلى اللبنانيين الكثير.

وليت دولته لم يعمد اليوم إلى المناداة بالتحايل على الأمم المتحدة في تطبيق القرار ١٥٥٩ ، رغم علمه هو والسوريون أن هذا القرار صدر ليطبق وسيطبق ولا مجال للأخذ والرد.

ليت دولته،حفاظا على ماء وجه سوريا وإنقاذا للبنان دعى إلى خروج جيش سوريا الكامل من لبنان ليرتفع ولو متأخراً، إلى مصاف بشارة الخوري ورياض الصلح وغيرهم من رجالات الاستقلال، ولكن ؟

في ٢٠٠٥/١/٢